جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

قسم العلوم السياسية **يوم 2024/05/14**

سنة ثانية جذع مشترك

الإجابة النموذجية في مقياس النظم السياسية المقارنة

الجواب الأول: (06نقاط):

النظام الحزبي في الصين: حزب واحد أم جبهة.

- واقعيا، يقوم النظام الحزبي في الصين على الحزب الواحد(الحزب الشيوعي الصيني)، الذي يتخذ من الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ أفكارا مرشدة لأعماله. ويمارس الحزب دوره في عملية صنع القرار السياسي على عدة مستويات منها: مؤتمر الحزب، اللجنة المركزية، المكتب السياسي، اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، كما توجد ارتباطات عضوية بين الحزب ومؤسسات الدولة الرسمية(السلطات الثلاث).**(02 نقاط)**

- يمكن تبرير الأحادية الحزبية في الصين، بمبررات تاريخية (حيث كان الاختيار الشيوعي القائم على الحزب الواحد الطلائعي، هو الأنسب لإرشاد الصينيين في طريقهم للتخلص من أمراء الحرب والنفوذ الأجنبي)، وأخرى تتعلق بهدف البناء المشترك للاشتراكية الصينية الخصائص. **(02 نقاط)**

- في المقابل يرفض النظام الصيني مقولة نظام الحزب الواحد، ويعتبره نظاما للتعاون المتعدد الأحزاب والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني. ففي الصين، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الصيني، هناك ثمانية أحزاب أساسية تتشاور مع الحزب الشيوعي ضمن ما يشبه الجبهة الشعبية. والأحزاب الأخرى تؤيد قيادة الحزب الشيوعي الصيني سياسيا،وهذا اختيار تاريخي اتخذته الأحزاب خلال تعاونها الطويل الأمد والنضالات المشتركة مع الحزب الشيوعي الصيني. **(02 نقاط)**

الجواب الثاني: (14نقاط): المقال

تشتمل الإجابة على العناصر التالية:

مقدمة: تتضمن إشكالية تتساءل عن التنوع/الاختلاف في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. **(02 نقاط)**

عرض: يشمل العناصر التالية مع **الشرح و التحليل:**

أولا- مفهوم الديمقراطية/ النظام الديمقراطي الليبرالي: (04 نقاط)

يتم تحليل الديمقراطية عن طريق ثلاثة مستويات: اللغوي، الاصطلاحي والإجرائي، على أن هذا التحليل لن يكون مفيدا من دون فهم كيف نشأة الديمقراطية وكيف تمأسست وكيف تزامنت مع الليبرالية لتشكل النظام الديمقراطي الليبرالي.

1- لغويا: هي مصطلح يوناني مكون من جزئيين كلمة ديمو "حكم" ، وقراطيا "شعب" وبالتالي تعني "حكم الشعب".

2- اصطلاحيا: يشير التعريف الكلاسيكي للديمقراطية "حكم الشعب نفسه بنفسه" وينتقد جوزيف شومبيتر هذا التعريف، ويقول أنه لابد من التحول من "حكم الشعب" إلى" الحكم لصالح الشعب". ويمكن تعريف النظام الديمقراطي " بأنه نظام يعتمد على حكم الأغلبية من الشعب -نتيجة وجود تعددية داخل المجتمع - يسير وفقا لسيادة القانون" .

3- إجرائيا: هناك عدد من الخصائص التي يميز النظم الديمقراطية**(الليبرالية)**: التداول على السلطة، الانتخابات الدورية، حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والصحافة، سيادة القانون ،التنافسية الحزبية للوصول للسلطة، الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء، الرقابة و المساءلة .

ثانيا- التنوع المؤسساتي في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية: تفسير مبدأ الفصل بين السلطات(06 نقاط)

تختلف المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية الغربية بسبب **اللاتماثل السياقي والبيئي** لنشأة وتطور هذه النظم سياسيا،اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا من جهة، وبسبب تنوع الأنظمة الحزبية والانتخابية وغيرها من الأطر المؤسسية، كما يمكن أن نجد تفسير هذا التنوع في اختلاف تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما ينتج عنه: ثلاثة أنماط مختلفة من الأنظمة.

1- <u>النظام الرئاسي(الفصل الجامد بين السلطات)</u>: (02 نقاط)

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية، النظام الذي يقوم على أساس الفصل الجامد بين السلطات ، و تعود النشأة التاريخية إلى هذا النظام إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789. ويقوم النظام الرئاسي على ركنين :

1. أحادية السلطة التنفيذية : رئيس الدولة منتخب من قبل الشعب و هو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية (مظاهر هذه السلطة).

2. استقلال السلطات العامة(الفصل الجامد بين السلطات) :

أ- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية .

ب- مظاهر استقلال السلطة التشريعية.

2- <u>النظام البرلماني(الفصل المرن بين السلطات)</u>: (02 نقاط)

هو النظام الذي يقوم على مبدأ الفصل النسبي بين السلطات مع التوازن و التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية و قد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية و سوابق عرفية نشأت و تطوّرت في بريطانيا. ويرتكز النظام البرلماني على :

أ- ثنائية السلطة التنفيذية تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين الرئيس و الوزارة(الحكومة).

1- رئيس الدولة: قد يكون رئيس الدولة ملكا يستلم السلطة عن طريق الوراثة أو رئيسا منتخبا من الشعب أو من البرلمان.

2- الوزارة (الحكومة): تتشكل من رئيس الحكومة الذي يعيّن من بين الأغلبية في البرلمان و يقوم باختيار أعضاء حكومته.

ب- التعاون و الرقابة المتبادلة بين السلطتين(الفصل المرن بين السلطات) : يظهر تعاون السلطتين في الآتي :

* أعمال تقوم بها السلطة التنفيذية لتتعاون مع السلطة التشريعية و إجراء الرقابة اتجاهها : مثلا، تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال الخاصة بتكوين البرلمان مثل الإعداد و الإشراف على عملية الانتخاب،لها حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها و إصدارها،بالجمع بين عضوية البرلمان و الوزارة، و حقها في حل البرلمان .

*الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية للتعاون مع السلطة التنفيذية و إجراء الرقابة عليها: مثلا، توجيه السؤال بحق النواب، حق الاستجواب، المسؤولية الوزارية(سحب الثقة).

3- النظام شبه الرئاسي (النظام المختلط): (02 نقاط)

يقصد به النظام الذي يجمع بين بعض من خصائص النظام البرلماني و النظام الرئاسي في نفس الوقت، فهو يقوي مركز رئيس الدولة الذي ينتخب من قبل الشعب و يوسع صلاحياته و رغم ذلك لا يحمّله المسؤولية السياسية، كما يوجد وزير أول يقود الحكومة التي يستطيع البرلمان إسقاطها.

والنظم شبه الرئاسية تقترب من النظم البرلمانية حيث إنها تأخذ بخاصتين هامتين من خصائص النظم البرلمانية، **فهيئة التنفيذ مركبة من عنصرين** هما رئيس الدولة والوزارة، كذلك فإن **الوزارة مسئولة سياسياً أمام البرلمان** وبما قد يؤدى إلى إسقاطها إذا ما فقدت ثقته، وذلك في مقابل **حق هيئة التنفيذ في حل المجلس النيابي**. وواضح من هاتين الخاصتين مدى التشابه بين النظم الرئاسية والنظم البرلمانية

إلا أن هناك فارقاً أساسيا بين النظم شبه الرئاسية والنظم البرلمانية، ويتمثل في طريقة تعيين رئيس الدولة والاختصاصات التي يمارسها بنفسه، حيث تقترب النظم شبه الرئاسية في هذا الجانب من النظم الرئاسية، إذ تأخذ بخاصة تولى رئيس الدولة اختصاصات يمارسها بنفسه من غير حاجة إلى توقيع أحد الوزراء، ويظل مع ذلك غير مسئول عن ممارستها أمام المجلس النيابي، حيث إنه يتعين بالاقتراع العام، وتلك خاصة يجاوز بها سلطات رئيس الدولة في النظم البرلمانية إلى حدٍّ يقترب بها من سلطات الرئيس في النظم الرئاسية.

وتختلف الأنظمة شبه الرئاسية من حيث أبعاد السلطات التي تتمتع بها على ضوء قوة الرئيس الفعلية وموقفه من الأغلبية البرلمانية.

خاتمة: تختلف المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية الغربية اختلافا كبيرا، ويمكن الاسترشاد بمبدأ الفصل بين السلطات من أجل المقارنة ورصد الفروقات بينها، بما يسمح بفهم أفضل لهذه الأنظمة من جهة، وللأنظمة الأخرى من جهة ثانية. **(02 نقاط)**